



UNITED NATIONS

الإسكوا  
ESCWA



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر وعدد خاص من دورية "حِكمة" بالشراكة مع "الإسكوا"

# مستقبل الحوكمة وصنع السياسات التنموية في بلدان الجنوب العالمي

رؤى من المنطقة العربية

2-3 تشرين الثاني / نوفمبر 2026

**ورقة مرجعية**

تواجه الدول العربية تحديات فرضتها التحولات المتسارعة على الصعيد الدولي، وتتجلى آثارها الجيوسياسية والبيئية والتكنولوجية في الضغوط المتزايدة على برامج التنمية وسياساتها. ومثلما تركت هذه التحولات تساؤلات حول مستقبل التنمية على المستوى العالمي، فإنها ألقت بظلال من الشك على واقع التنمية في الدول العربية، وقدرة حكومات المنطقة على الاستجابة بفاعلية للتحديات المتنامية، في ظل بيئات سياسية واجتماعية لا تزال تتسم بالهشاشة.

تواجه غالبية بلدان العالم العربي، كما تشير دراسات التنمية في المنطقة، عقبات هيكلية تعرقل قدرتها على تحسين مؤشرات التنمية، وإنجاز أهداف الاستدامة السبعة عشر SDGs التي تتبناها الأمم المتحدة. وتبرز هذه العقبات خصوصاً في المجالات المرتبطة بالقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، ومكافحة الجوع، وتعزيز مؤشرات الصحة والتعليم، وهي من الأهداف الرئيسية التي تسعى المنطقة لتحقيقها ضمن سياق التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

تبرز من بين تلك العقبات عوامل الهشاشة المناخية، حيث تواجه المنطقة العربية ظواهر التغير المناخي غير المسبوقة، التي أصبحت آثارها تزداد شدة عاماً بعد عام، بل وصلت إلى حد الكوارث الطبيعية في عدة بلدان عربية. فقد شهدنا في السنوات الأخيرة دورات جفاف حادة ضربت العديد من الدول، فضلاً عن الفيضانات والأعاصير التي تفاقم الوضع. وتتعاظم آثار هذه التغيرات المناخية في ظل ضعف الاستعدادات اللازمة، وقصور استجابة السياسات التنفيذية. ولا ينفصل عن هذه الظواهر ما تعيشه بعض بلدان المنطقة من تراجع خطير على صعيد الأمن الغذائي، وكذلك التحديات الجسيمة المتعلقة بالعطش التي تهدد بتفاقم أزمة الندرة المائية. وتتزايد حدة آثار التغير المناخي إذا ما أضفنا إليها الضغوط المتزايدة التي تفرضها الأزمات العالمية على اقتصادات المنطقة، التي لم تتعاف بعد على نحو كامل من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الاقتصادية، والتي تُضاف إليها تداعيات الحرب الأوكرانية، ما أسهم في مزيد من التراجع. وقد انعكس كل ذلك بوضوح على الفجوة الاجتماعية القائمة، حيث تزداد فوارق الدخل والمعيشة على نحو متسارع، وتتسع رقعة الفقر<sup>2</sup>، في الوقت الذي تشهد فيه أوضاع الطبقة الوسطى تراجعاً ملحوظاً في العديد من البلدان.

ويبرز كذلك عدم الاستقرار واستمرار النزاعات المسلحة باعتبارهما عاملين سلبيين رئيسيين؛ إذ جعلتا من وعود التنمية والحوكمة الرشيدة أهدافاً بعيدة المنال، في ظل أزمات الحكم المستمرة والانقسامات الداخلية المتفاقمة. وما من شك في صعوبة تحريك عجلة التنمية في بيئات غير مستقرة؛ إذ يصبح إنجاز سياسات معقولة للحماية الاجتماعية أمراً بالغ الصعوبة، فضلاً عن تنفيذ برامج إنمائية ذات تأثير عميق وقادرة على تغطية كافة شرائح المجتمع. وتفرض أجواء النزاعات مزيداً من الهشاشة على الدول، وتجعل من العيش الكريم حلمًا بعيد المنال، في حين تعاني الفئات المهمشة مستويات مضاعفة من المخاطر من جراء انعدام الأمن. ويزداد فقر هذه الفئات بقدر ما يزداد شعورها بعدم المساواة بجميع أشكالها<sup>3</sup>. وتتداخل هذه الأوضاع مع عوامل مؤسسية وهيكلية أخرى، أبرزها الافتقار إلى حكم القانون والسياسات التي تراعي قيم العدالة والتوزيع المتكافئ للموارد.

1 للمزيد حول وضعية المنطقة العربية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، ينظر:

Lama Zakzak et al., *The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025: Building Resilience* (Dubai: Mohammed bin Rashid School of Government; Paris: Sustainable Development Solutions Network, 2025).

2 ينظر:

*Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis* (Washington, DC: World Bank, 2024), accessed on 1/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2Ey>; *Global Report on Food Crises (GRFC) 2025* (Rome: FSIN; GNAFC, 2025), accessed on 1/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9F30B>

3 تمثل قضية الهشاشة والتعرض لضغوط النزاعات وغيرها من المخاطر، بما فيها تلك الخارجية، قضية أساسية في النقاشات حول التنمية في صعيديها المحلي والدولي. ينظر نتائج "مؤشر هشاشة الدولة" على صعيد التنمية الاقتصادية اللامتكافئة مثلاً في هذا السياق:

"Fragile States Index: E2: Uneven Economic Development," The Fund for Peace, accessed on 1/3/2025, at: <https://acr.ps/1L9F2nV>

بناءً عليه، تفرض المخاوف من استمرار هشاشة الدولة إعادة التفكير في نماذج التنمية المناسبة للمجتمعات العربية التي عانت حروباً أهلية وانقسامات عميقة. ويختص هذا السؤال بفلسطين، التي لا تزال تعاني توحش نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، ويظل مصيرها مرهوناً بظروف قاسية تُهدد أمنها الإنساني على نحو شامل، بما في ذلك الأمن البيئي والغذائي والصحي والمائي؛ إذ يفرض هذا النظام الاستعماري واقعاً قاسياً يقوّض هذه العناصر الأساسية للأمن الإنساني على نحو متعمد، ويجعل من التنمية المستدامة أمراً بعيد المنال<sup>4</sup>.

ويُعَدّ ضعف النموذج الاقتصادي القائم إحدى العقبات الرئيسة التي تعرقل مسار التنمية؛ إذ إن محدودية الموارد، بوصفها سبباً بنيوياً، تتفاقم في ظل هيمنة أنماط إدارة غير مستدامة، واستمرار ممارسات الهدر والفساد. وتمثل هذه العوامل تحديات إضافية تُضعف مردود الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وتؤثر سلباً في فاعلية السياسات العامة، فضلاً عن تقييدها لقدرات الانطلاق والتنمية في المستقبل.

وحتى لا يبدو هذا الواقع نتاجاً مباشراً للأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة فحسب، تجدر الإشارة إلى أن لهذه التحديات جذوراً تاريخية أسبق؛ إذ شهد العالم العربي خلال عقد التسعينيات موجة من الانفتاح السياسي، تبنت في إطارها حكومات عربية عديدة برامج إصلاحية وضعت التنمية الشاملة في صدارة أهداف الخطاب الرسمي للدولة، وتعهدت بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين في ظل مبادئ الحكم الرشيد. وقد ركزت هذه الأجندات على تحسين الأداء الحكومي وتعزيز المشاركة المجتمعية، غير أن هذه الجهود، لأسباب متصلة بالبنى السياسية الداخلية وبالسياق الدولي، أفضت إلى نتائج متفاوتة ومحدودة الأثر.

ومع تراجع الثقة بالحكومات، تصاعد الغضب الشعبي ليلبغ ذروته في انتفاضات عامي 2011 و2019، حيث شهد العالم العربي لحظة تغيير بدت استثنائية، عبّر خلالها المواطنون عن طموحاتهم التنموية والتحريرية من خلال مطالب العدالة الاجتماعية والديمقراطية، إدراكاً منهم أن تحقيقها يقتضي إحداث تغيير جذري في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة.

وقد بيّنت هذه التجربة، والمساعي التي رافقتها لإقرار الديمقراطية، أن حجم التحدي كان أكبر مما بدا عليه في البدايات، ولا سيما في البلدان التي شرعت فعلياً في مسارات انتقالية؛ إذ ارتدّ كثير منها على أعقابها، في حين ظلت التجارب التي استمرت عرضةً لضغوط هائلة. وتبرز تونس بوصفها حالة دالة على تحدّ مضاف، يتجاوز مجرد صعوبة الانتقال إلى الديمقراطية، ليشمل التراجع عنها والعجز عن ترسيخها مؤسسياً.

ويكمن جانب من هذا التحدي في الفجوة القائمة بين الديمقراطية والتنمية. وفي هذا السياق، ثمة من ينبّه إلى أن الشرط التنموي ليس حتمياً لبدء الانتقال الديمقراطي، غير أن استدامة التجربة الديمقراطية تصبح بالغة الصعوبة في غياب نمو اقتصادي مستدام يفضي إلى تنمية حقيقية، ومن دون تحقيق مستويات معيارية كافية من التعليم. فالتعليم يُعدّ أكثر العوامل التنموية ارتباطاً بالديمقراطية، وربما أشدها تأثيراً في ترسيخها<sup>5</sup>.

وقد أسهم هذا الارتباط بين طموحات الشعوب العربية وتنامي التحديات وحدّة وطأتها في دفع أجندة بحثية عربية جديدة خلال العقدين الماضيين، أولت اهتماماً متزايداً بدراسة الدولة ومؤسساتها، وتقييم نماذج الحوكمة القائمة، بحثاً عن الصيغ القادرة على الوفاء بوعود التنمية المستدامة. وتمحورت هذه الجهود البحثية حول قضايا أساسية، من بينها تعزيز رأس المال البشري، وبناء مؤسسات مرنة وقادرة على التكيف مع الأزمات، وتطوير آليات التخطيط وصنع السياسات العامة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وقد استلهم كثير من هذه البحوث الإطار المفاهيمي الذي تطرحه أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

4 Laurent A. Lambert, "Ecocide as Genocide: A Human Security Approach to 'Utter Annihilation' in Gaza," *Strategic Paper*, no. 23, Arab Center for Research and Policy Studies, 6/10/2024, accessed on 1/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2Fh>

5 عزمي بشارة، "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية"، المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي - باريس "ديمقراطيات في طور التشكل: البلدان العربية بوصفها مختبراً لتحولات سياسية جديدة"، الكوليج دو فرانس، باريس، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، شوهد في <https://acr.ps/1L9F2FPT>، في: 2026/3/1

ولا سيما الهدف السادس عشر<sup>6</sup>، المتعلق بتعزيز قدرات المجتمعات على تحقيق التنمية المستدامة، عبر إرساء دعائم السلم، وتيسير سبل العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على مختلف المستويات. وبهذا المعنى، أعادت هذه الأهداف توجيه بؤرة الاهتمام البحثي نحو قضايا محورية تتصل بالسياسات العامة وآليات حوكمتها.

تقتضي القضايا الأكثر إلحاحاً على مسار تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي مقدمتها مكافحة الفقر والحد من البطالة، إحداث انتقال اقتصادي حقيقي. فعلى الرغم من المؤشرات التي تفيد بتحسّن معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية خلال الأعوام الماضية، حيث بلغ نحو 2.2 في المئة في عام 2024 عقب موجة التراجع التي أعقبت جائحة كوفيد-19، ثم ارتفع إلى نحو 3.8 في المئة في العام التالي، مع توقعات ببلوغه 4.3 في المئة في عام 2026<sup>7</sup>، فإن الحاجة إلى تجاوز الأشكال التقليدية للاقتصادات العربية تظل قائمة، لا سيما في ظل هشاشة هذا التحسن وعدم ضمان استدامته. ويأتي ذلك في سياق دولي يتسم باستمرار حالة عدم اليقين؛ إذ تشير تقارير المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى احتمالات تباطؤ الاقتصاد العالمي<sup>8</sup>، على الرغم من التعافي النسبي لسلاسل الإمداد. وقد بدأت ملامح هذا التباطؤ في الظهور خلال عام 2025، بفعل سياسات التعريفات الجمركية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن تصاعد التوترات الجيوسياسية في مناطق متعددة من العالم، وهو ما يفرض ضغوطاً إضافية على الاقتصادات العربية وقدرتها على تحقيق نمو شامل ومستدام.

يقتضي التحول الهيكلي المنشود تبني استراتيجيات جديدة أكثر نجاعة؛ إذ لا تزال أغنى البلدان العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط، في حين ترتفع اقتصادات عربية أخرى لنماذج تقوم أساساً على تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية. وتغدو هذه الاستراتيجيات ضرورية لإحداث توازن فعلي بين أهداف النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، بما ينسجم مع مقومات التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تُلهم بعض النماذج العربية، التي قطعت أشواطاً ملموسة على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها النماذج الخليجية التي أظهرت قدرة واضحة على تسريع وتيرة التقدم على سَلَم المؤشرات التنموية، تجارب تنموية أخرى في المنطقة. فقد كشف العقدان الماضيان عن تحسّن ملحوظ في مؤشرات التعليم والصحة وجودة الخدمات الحكومية، فضلاً عن البيئة والابتكار التكنولوجي، وذلك بفضل خطط طموحة استفادت من وفرة الموارد المالية.

ومع ذلك، تظل هذه النماذج محل تساؤل بشأن مدى استدامة ما حققته من منجزات؛ إذ إن استمرار الاعتماد الكبير على الاقتصاد النفطي يجعل مسارات التنمية فيها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة. ومن ثم، تبرز أهمية التوجه الجاد نحو التنويع الاقتصادي، بوصفه شرطاً أساسياً لتعزيز استدامة التنمية وتقليص مواطن الهشاشة البنوية في الاقتصادات العربية.

وثمة قضايا عديدة تتعلق بهذا المضمار، أبرزها ما يخص البناء المؤسسي في بلدان الجنوب النامية، وخاصة المجتمعات التي تحاول استعادة كينونتها ونظمها بعد الصراعات. ويشمل ذلك النظر النقدي في مداخل

6 يشجع "الهدف 16" على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وتيسير فيها سبل العدالة أمام الجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة تخدم الجميع على جميع المستويات دونما إقصاء. ويقوم الهدف على قيمة تحررية؛ إذ ينبغي أن يتحرر الناس في كل مكان من الخوف من جميع أشكال العنف، وأن يشعروا بالأمان طول حياتهم. وترى الأمم المتحدة أن "المستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن لها تأثير مدمر في تنمية أي بلد، في حين ينتشر العنف الجنسي والجريمة والاستغلال والتعذيب في الأماكن التي يوجد فيها صراع أو تغيب فيها سيادة للقانون، ويجب على البلدان اتخاذ تدابير لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر". ومن ثم، يجب تضافر الجهود من أجل إيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن، وخاصة في مجال تعزيز سيادة القانون ومنع أشكال العنف وتعزيز المشاركة وحقوق الإنسان. ينظر: "الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية"، الأمم المتحدة، شوهد في 2026/3/1، في: <https://acr.ps/1L9F39K>

7 صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2025)، ص 7.

8 ينظر في هذا: "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه"، الأمم المتحدة (أيار/ مايو 2025)؛ "آفاق الاقتصاد العالمي"، صندوق النقد الدولي (كانون الثاني/ يناير- نيسان/ أبريل 2025)؛ "الآفاق الاقتصادية العالمية"، البنك الدولي (حزيران/ يوليو 2025).

التعاون الدولي، الذي يواجه تحديات متعددة نتيجة الانحياز وفرض أجندات مسبقة على بلدان الجنوب، بما يتضمن مشروطية تقلل من قيمة هذا التعاون ومردوده المطلوب.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع للتصور القائل إن المساعدات الخارجية ضرورية لكسر حلقة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فإن شكوكاً لا تزال تحقّ بجدوى مداخل التعاون الدولي الراهنة؛ فإضافةً إلى ما تفرضه من صور الاعتمادية وتعزيزها للفساد، ثمة شكوك جدية في مدى فاعليتها؛ إذ غالباً ما تخضع لمصالح استراتيجية للدول المانحة، قد تأتي على حساب الأولويات التنموية للدول المستفيدة.<sup>9</sup>

ولا ينفصل هذا الإشكال عن مقارنة الفجوة التكنولوجية الراهنة، خاصة في ظل صعود تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي يُخشى أن تُفاقم التهميش التكنولوجي للقطاعات الأكثر ضعفاً في العالم، لصالح عدد محدود من الدول الغنية والفاعلة في إنتاج التكنولوجيا، بما يعزز تفاوت التنمية ويحدّ من فرص الدول النامية في اللحاق بركب التحولات التكنولوجية العالمية.

وتستدعي هذه التحديات المركّبة تبني مقاربة جديدة ومنظومة حوكمة استشرافية تتجاوز المنظورات الغربية التقليدية، وتؤسس لرؤية "جنوبية" تراعي خصوصيات السياقات المحلية في بلدان الجنوب العالمي. وفي هذا الإطار، يبرز الدور المحوري للمجتمع الأكاديمي والبحثي في صياغة استراتيجيات مبتكرة واستشرافية تستجيب لهذه التحديات، مستفيداً من الدروس المستخلصة من بعض الأطر المؤسسية التي تربط دول الجنوب، مثل مجموعة "بريكس" BRICS وغيرها.<sup>10</sup>

توجد نماذج ناجحة في هذا السياق تعكس تعدد المقاربات الدولية لقضية التنمية في عالم متعدد الأقطاب، يمكن الاستئناس بها لتقارب شروطها الاقتصادية والسياسية مع الواقع في المنطقة العربية. ويتطلب ذلك تعزيز التعاون البحثي بين دول الجنوب، وتطوير أجندة علمية مشتركة تتناول القضايا التنموية من منظور نقدي واستشرافي، إلى جانب إطلاق حوار موسّع يضم الخبراء وصناع القرار.

ومن هذا المنطلق، يُعقد هذا المؤتمر بعنوان **"مستقبل الحوكمة وصنع السياسات التنموية في بلدان الجنوب العالمي: رؤى من المنطقة العربية"**، بالشراكة بين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ممثلاً بدورية حكمة للإدارة العامة والسياسات العامة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، داعياً الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية والحوكمة إلى تقديم مساهماتهم. ويهدف هذا المؤتمر إلى توفير مساحة للتفكير المبدع في سؤال المستقبل، عبر طرح رؤى نقدية وطول عملية تستند إلى المعرفة العلمية والخبرة الميدانية المتشكلة عربياً وجنوباً. ويُرجّح أن يفتح نجاح المؤتمر آفاقاً جديدة للتعاون والإصلاح، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تمثل حاجة ملحة لبلدان الجنوب.

## محاور المؤتمر

شهدت الحوكمة العامة في المنطقة العربية لحظةً مفصلياً حرجة. فمنذ عام 2011، واجهت الحكومات أزمات متداخلة ومتفاقمة، شملت الانتفاضات، والنزاعات الممتدة، والصدمات الاقتصادية، والضغط المالية، والهشاشة المناخية، والضغط الديموغرافية، والتسارع في التحول الرقمي، فضلاً عن تراجع الثقة بالمؤسسات العامة. ولم تعد هذه الأزمات ظرفية أو عابرة، بل أضحت بنيوية في طبيعتها. وتشير الأدلة التشخيصية الواردة في الدراسات وتقييمات الحوكمة مثل فجوات الأداء في تقديم الخدمات العامة، وضيق

9 Roger Riddell, *Does Foreign Aid Really Work?* (New York: Oxford University Press, 2007), p. 92.

10 للمزيد حول المجموعة وتأثيرها في اقتصادات الشرق الأوسط:

Vincent Castel, Paula Ximena Mejia & Jacob Kolster, "The BRICs in North Africa: Changing the Name of the Game?" *North Africa Quarterly Analytical* (African Development Bank), vol. 1, no. 5 (2011); Muhammed Kürşad Özekin & Engin Sune, "Contesting Hegemony: The Rise of BRICS and the Crisis of US-led Western Hegemony in the MENA Region," *The Korean Journal of International Studies*, vol. 21, no. 3 (December 2023).

الحيز المالي، وتفاوت القدرات المؤسسية، واستمرار أنماط الإقصاء المجتمعي، إلى أن الإصلاحات الجزئية أو التدريجية وحدها لم تعد كافية. وبدلاً من ذلك، تواجه حكومات المنطقة العربية سؤالاً جوهرياً مفاده: أي نوع من المؤسسات وأنظمة الحوكمة سيكون قادراً على تحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية المستدامة في عصر تتعدد فيه الأزمات وتسود فيه حالة دائمة من عدم اليقين؟

يروم هذا المؤتمر اعتماد منظور استشرافي للحكومة العامة في المنطقة العربية. فبدلاً من افتراض مسارٍ إصلاحيٍّ واحد، يستكشف المشروع عدداً من السيناريوهات المستقبلية المحتملة، التي تتشكل بفعل الخيارات المتخذة اليوم في مجالاتٍ مثل إدارة الأزمات، والعلاقة بين المواطن والدولة، والمالية العامة، والحكومة الرقمية، والقدرة الإدارية. ويتمثل الغرض في الانتقال من التركيز على "ما هو قائم" إلى التفكير في "ما يمكن أن يكون" و"ما ينبغي القيام به" من أجل توجيه أنظمة الحوكمة نحو مساراتٍ أكثر قدرةً على الصمود، وأكثر شمولاً، وأكثر قابليةً للتكيف مع الطوارئ والأزمات، بما يحقق المرونة والفاعلية والاستدامة.

واستناداً إلى ما تقدم، يستقبل المؤتمر المساهمات البحثية التي تدور ضمن المحاور التالية:

## 1. التأطير النظري لقضايا الحوكمة والتنمية من منظور الجنوب العالمي

يناقش هذا المحور الأطر النظرية والمناهج الموجهة لدراسة الحوكمة وسياسات التنمية، ويركز خصوصاً على الجدل القائم حول فاعلية المنظور الغربي السائد في تناول هذه القضايا. ويُطرح سؤال مركزي هنا هو: هل يمكننا ادّعاء وجود مقاربة "جنوبية" لهذه القضايا تتميز في أسسها النظرية من تلك التي تروجها المناهج الغربية؟ وهل ثمة ما يمكن اعتباره "مفاهيم جنوبية" في هذا السياق تعكس واقعاً مختلفاً في التعامل مع قضايا التنمية والحوكمة؟

وإضافةً إلى ذلك، تبرز تساؤلات حول كيفية تلقي أثر هذه المقاربات في قضايا الحوكمة المنتشرة في منطقتنا العربية وفي العديد من بلدان الجنوب. وهل يمكن أن توفر مثل هذه المفاهيم والنظريات تفسيرات أقوى وأكثر توافقاً مع واقعنا، خصوصاً فيما يتعلق بمشكلات عدالة التنمية واستدامتها؟ وكيف يمكن أن تساهم هذه المقاربات في تقديم حلول أو توجيه استراتيجيات أكثر فاعلية لمعالجة التحديات التي يواجهها الجنوب في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة؟

## 2. واقع التنمية العربية: نظرة استشرافية لمستقبل الحوكمة والسياسات العامة

يضم هذا المحور مجموعة من التساؤلات المحورية حول نماذج الحوكمة السائدة في البلدان العربية وصيغها المتعددة. وفي هذا السياق، تُطرح أسئلة من قبيل: هل توجد حوكمة بديلة قابلة للتطبيق؟ وهل يمكن أن تكون هذه الحوكمة البديلة أكثر توافقاً مع التحديات التي تواجهها المنطقة؟

ويتناول المحور أيضاً تقييم مسار التنمية العربية في ضوء أهداف الألفية، وتقييم إرث برامج الإصلاح العربية في التسعينيات، مع محاولة فهم الدروس المستفادة من هذه التجارب.

وبالتوازي مع ذلك، يهتم المحور بدراسة أثر انتفاضات 2011 في تحولات التنمية العربية، مع تسليط الضوء على تأثيراتها في السياسات التنموية والإصلاحات في العقد الأخير، إلى جانب دراسة خطط التنمية الوطنية ومسارات تنفيذها، والتي تُعد أحد الأطر الرئيسة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. ويهتم كذلك بتحليل تطور المؤشرات التنموية في البلدان العربية، بما في ذلك التقدم المحرز في مجالات الصحة والتعليم

والاقتصاد. ويتضمن أيضًا الدراسات التي تناقش تأثير التحولات الجيوسياسية، لا سيما بعد الحرب على غزة، في توجهات التنمية في المنطقة، وكيف يمكن أن تعيد تلك التحولات تشكيل أولويات التنمية في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.

### 3. البناء المؤسسي والإصلاح الإداري وفاعلية الأداء الحكومي

يتناول هذا المحور مداخل الإصلاح المؤسسي، مع التركيز على تلك التي تضع المواطن في مركز عملية الإصلاح، وتعزز مشاركته الفاعلة في صنع القرار. ويهتم بتحليل العوامل التي عرقلت هذه المشاركة في السابق، وتقديم رؤى لتجاوزها. وتهتم الدراسات ضمن هذا المحور بالجوانب الفنية المرتبطة بالإصلاح المؤسسي، مثل الهيكل والتنظيم الحكومي، وأنماط الإدارة الحكومية المختلفة، ومعايير الجودة والفاعلية التي تحكم الأداء الحكومي. وتشمل أيضًا الموضوعات المتعلقة بخصخصة العمل الخدمي وتنويع الجهات المقدمة للخدمات، إضافة إلى القضايا المتعلقة باللامركزية الإدارية والحكومة على الصعيد المحلي.

ويفتح المحور أيضًا المجال لدراسة مسألة تفكيك الاستبداد من الأسفل، وذلك من خلال الاهتمام بالمبادرات التنموية ونماذج الحكمة المحلية التي تعزز مشاركة المجتمع في توجيه العمل الحكومي، فضلًا عن مبادرات المراقبة الشعبية والعمل المجتمعي في تعزيز الشفافية والمساءلة في الأجهزة الحكومية.

### 4. الحكمة في سياقات إعادة بناء الدولة وإقرار السلم

يتناول هذا المحور تحديات إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب، ويركز على قضايا الإعمار في سياقات ما بعد الصراع. ويناقش الإمكانيات المتاحة لتطوير مقاربات حكمة تتناسب مع واقع البلدان التي تعرّضت للنزاعات المسلحة، وي طرح سؤالاً حول إمكانية تطوير "نموذج جنوبي" لهذه القضايا يتماشى مع السياقات المحلية. ويشمل كذلك البحث في كيفية استخدام الحكمة لتعزيز المقاومة والإدارة الذاتية للمجتمعات الواقعة تحت الاستعمار أو الحروب الأهلية، وتقديم نماذج قابلة للتطبيق في مناطق أخرى. ويهتم المحور بسياق نظام الأبارتهايد في فلسطين، ويبرز المستجدات التي نتجت من الحرب الأخيرة في غزة والضفة الغربية، ونتائج ذلك على ممارسات الحكمة وتحديات إعادة البناء على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويناقش أثر الصراع الطويل في القدرة المؤسسية للأراضي الفلسطينية المحتلة وقدرة المجتمع المدني على التكيف في ظل الظروف القاسية التي يفرضها نظام الأبارتهايد.

ويتوسع المحور، إلى جانب التركيز على فلسطين، ليشمل حالات أخرى في المنطقة العربية التي شهدت صراعات دموية وأزمات طاحنة، مثل سورية والسودان وليبيا واليمن والعراق والصومال، حيث واجهت هذه البلدان تحديات مشابهة تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإقرار السلم الأهلي. وفي هذه السياقات، يتعين النظر إلى الحكمة المحلية بوصفها أداة حيوية في مواجهة الانقسام الداخلي، وإعادة بناء الدولة الموحدة، وتعزيز الاستقرار في بيئات هشة من خلال إشراك المجتمع في عمليات إعادة البناء، مع التأكيد على أهمية التوازن بين السلطة المركزية والحكم المحلي لتحقيق الشفافية والمساءلة.

### 5. التعاون الدولي واتجاهات الحكمة العالمية

يُعني هذا المحور بالقضايا المرتبطة بتهميش بلدان الجنوب العالمي، وخاصة على صعيد التعاون الدولي في المجال التنموي. ويتناول الدراسات المعنية بتقييم برامج منظمات التمويل والتنمية الدولية، وفعاليتها،

والبحث في مدى تأثير هذه المنظمات في خطط التنمية في البلدان العربية. ويناقش المداخل الجديدة التي تعزز مشاركة بلدان الجنوب في إدارة المؤسسات الإنمائية الدولية، وتهدف إلى تقليص هيمنة الدول الكبرى على المشهد التنموي، مثل مجموعة بريكس، التي يهتم المحور بدراسة كيفية استفادة دول الجنوب من هذه المجموعة، وإذا ما كانت هذه الآلية تقدّم نماذج بديلة أكثر تناسبًا مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تلك الدول.

ويتناول المحور أيضًا مسألة المشروعية في سياسات التعاون الدولي، وخاصة ما يتعلق بالتمويل والأولويات التنموية التي تفرزها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتساءل عن مدى تأثير المشروعية في السيادة الوطنية، ومدى ملاءمة أولويات هذه المنظمات للمشاكل الفعلية التي تعانيها البلدان النامية. وي طرح المحور كذلك تساؤلات حول الجوانب الثقافية في سياسات التعاون الدولي، وكيفية تأثير هذه السياسات في التنوع الثقافي وخصوصيات التنمية في دول الجنوب. ويهتم بالدراسات النقدية حول الفكر التنموي الذي تبنته المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية، وتقييم دور الأخيرة في تشكيل أجندات التنمية الوطنية.

## 6. الفجوة التكنولوجية وتحدي الذكاء الاصطناعي

يعالج هذا المحور واقع الفجوة التكنولوجية بين بلدان الشمال المتقدم وبلدان الجنوب العالمي، ويبحث في مدى تأثير هذه الفجوة في التنمية في الدول العربية والجنوب عمومًا. ويتضمن الدراسات التي تركز على تقييم أثر التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، في الاقتصادات والمجتمعات في الدول العربية، وكيف يمكن أن تساهم هذه التكنولوجيات في معالجة بعض التحديات التنموية. ويهتم المحور أيضًا باستجابة الحكومات في الدول العربية والجنوب للذكاء الاصطناعي وضروراته الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا حوكمة نظم الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل هيمنة شركات التكنولوجيا الكبرى. وكيف يمكن أن توازن حكومات بلدان الجنوب بين استفادتها من الذكاء الاصطناعي ومخاطر احتكار الشركات الكبرى؟

وإضافة إلى ذلك، يناقش المحور دور التكنولوجيا في تعزيز نماذج الحوكمة الرشيدة، التي تركز على المواطن وتضمن مشاركته الفاعلة في عملية صنع القرار، وتعمل على تحسين الخدمات العامة، وزيادة الشفافية ومساءلة الحكومات؛ ما يعزز من الثقة بين المواطنين والدولة. هذا فضلًا عن الدراسات التي تُعنى بتأثير الذكاء الاصطناعي في الخصوصية والحقوق المدنية، وأهمية تطوير أطر قانونية وتنظيمية تحمي مصالح المواطنين.

## قواعد المشاركة والأجل الزمني

- تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر المقترحات البحثية على شكلين: الدراسات وأوراق السياسات، على ألا يتجاوز المقترح البحثي 300 - 400 كلمة، فضلًا عن السيرة الذاتية وذلك في موعد أقصاه 30 نيسان/ أبريل 2026.
- في حال مراسلة الباحث بالموافقة على المقترح البحثي، فعليه أن يقدم، في موعد أقصاه نهاية آب/ أغسطس 2026 دراسة (8000-10000 كلمة)، أو ورقة سياسات (3500-5000 كلمة)، شاملة الهوامش والمراجع، وتستوفي المواصفات الشكلية والموضوعية المعتمدة في المركز العربي (ينظر: <https://acr.ps/1L9Ba2E>)

- يُشترط في أوراق السياسات المقدمة أن تتضمن تشخيصًا معمقًا لقضية أو مشكلة محددة ذات صلة بموضوع الملف، مع توضيح أبعادها، واقتراح بديل محدد لمعالجتها، إلى جانب استعراض البدائل والحلول الأخرى، إن وُجدت. ويجب أن يكون البديل المقترح قابلاً للتنفيذ من جانب صناع القرار، مع بيان صلاحيته وواقعيته في ضوء السياق الأوسع للقطاع أو المجال المعني، إضافةً إلى توضيح العائد المتوقع منه. يرجى الاطلاع على **الدليل الإرشادي لأوراق السياسات** في: <https://acr.ps/1L9BPV6>
  - يُعقد المؤتمر في المغرب في الفترة 2 - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026 لعرض الدراسات وأوراق السياسات التي استوفت شروط التحكيم العلمي، ومناقشة مضامينها وعرض نتائجها الرئيسية. ويتحمل المؤتمر تكاليف السفر والإقامة للباحثين أصحاب الأوراق المقبولة.
  - تخضع جميع أوراق السياسات للتحكيم العلمي، ولا تُعدّ الموافقة على مقترح الورقة موافقة تلقائية على قبول نشرها.
  - تُنشر الأوراق التي تُقبل في التحكيم في عدد خاص من دورية "حكمة"، وذلك بحسب السياسات التحريرية المتبعة.
  - تُرسل المقترحات البحثية عبر نظام الباحثين: <https://researchers.dohainstitute.org>.
- للاستفسار، يرجى التواصل مع دورية "حكمة" عبر البريد الإلكتروني:  
[hikama.conference@dohainstitute.edu.qa](mailto:hikama.conference@dohainstitute.edu.qa)

## المراجع

### العربية

بشارة، عزمي. "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية". المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي - باريس "ديمقراطيات في طور التشكل: البلدان العربية بوصفها مختبراً لتحولات سياسية جديدة". الكوليج دو فرانس، باريس، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. في: <https://acr.ps/1L9F2PT>

صندوق النقد العربي. **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025**. أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2025.

### الأجنبية

Castel, Vincent, Paula Ximena Mejia & Jacob Kolster. "The BRICs in North Africa: Changing the Name of the Game?" *North Africa Quarterly Analytical* (African Development Bank). vol. 1, no. 5 (2011).

*Global Report on Food Crises (GRFC) 2025*. Rome: FSIN; GNAFC, 2025. at: <https://acr.ps/1L9F30B>

Lambert, Laurent A. "Ecocide as Genocide: A Human Security Approach to 'Utter Annihilation' in Gaza." *Strategic Paper*. no. 23. Arab Center for Research and Policy Studies. 6/10/2024. at: <https://acr.ps/1L9F2Fh>



Özekin, Muhammed Kürşad & Engin Sune. "Contesting Hegemony: The Rise of BRICS and the Crisis of US-led Western Hegemony in the MENA Region." *The Korean Journal of International Studies*. vol. 21, no. 3 (December 2023).

*Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis*. Washington, DC: World Bank, 2024. at: <https://acr.ps/1L9F2Ey>

Riddell, Roger. *Does Foreign Aid Really Work?* New York: Oxford University Press, 2007.

Zakzak, Lama et al. *The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025: Building Resilience*. Dubai: Mohammed bin Rashid School of Government; Paris: Sustainable Development Solutions Network, 2025.